

جامعة إفريقيا العالمية

كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية والسياسية



السودان

الواقع وآفاق المستقبل

أوراق مؤتمر



الجزء الأول

٢٥-٢٦ سبتمبر ٢٠١٢م

إشراف : قسم العلوم السياسية

جامعة إفريقيا العالمية

كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية والسياسة

السـودان

الواقع وآفاق المستقبل

أوراق مؤتمر

25- 26- سبتمبر- 2012م

إشراف: قسم العلوم السياسية

الجزء الأول

تقــديم:

تتشرف كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية والسياسية بجامعة إفريقيا العالمية بإصدار كتاب مؤتمرها العلمي السنوي الأول بعنوان: **السودان الواقع وآفاق المستقبل**، والذي جرت فعالياته في الفترة من 25- 26 سبتمبر 2012م، وتشمل هذه الإصدارة مجموعة من الأوراق العلمية الذي تناولت قضايا السودان، وذلك في عدة محاور أساسية وهي المحور السياسي والأمني والمحور الاجتماعي والثقافي، والمحور الاقتصادي ومحور القضايا العامة والخدمات. وقد شارك فيه لفيف من العلماء والخبراء والباحثين والمهتمين بقضايا السودان من داخل وخارج السودان.

ولا شك أن السودان يمر بمرحلة دقيقة بعد إنفصال الجنوب هذا مما يستدعي إعادة النظر في واقع الدولة السودانية من حيث السياسة والمجتمع والإقتصاد، وهذه المرحلة ربما تعزز فرص وتحديات بناء دولة تعيد تشكيل نفسها وبناء مقدراتها الذاتية مما يستدعي قراءتها من جديد وإستشراف المستقبل من عُدّة زوايا ومرتكزات.

التحرير

كيف يُحكم السودان

أ.د. حسن علي الساعوري

تاريخ السودان السياسي:

السودان بحدوده الحالية، لم يكن موجوداً، إذ أنه كان دويلات مستقلة حتى بداية القرن السادس عشر. وكانت دويلات مستقلة شعباً وثقافةً ونظم حكم. وقبل الميلاد لم يعرف السودان إلا حضارة كوش ونبتة في شماله. وهي حضارة كانت لها تفاعلاتها سلباً وإيجاباً مع مصر. وفي الجنوب الشرقي مع إثيوبيا. كانت جزءاً من حضارة وادي النيل، أولى الحضارات في العالم.... ما عرف الآن بنظام الفراعنة، مرة تكون النهضة في شمال السودان الحالي متضمنة الإقليم المصري، ومرة تكون في مصر متضمنة شمال السودان.

وفيما بعد الميلاد عرفت مملكتان مسيحيتان، الأولى في شمال السودان باسم المقرة وعاصمتها دنقلا. والثانية في وسطه باسم علوة، وعاصمتها سوبا. ثم جاءت أول محاولة لقيام دولة تشمل عدداً من الأقاليم. تلك هي السلطنة الزرقاء، أو ما درج بعض المؤرخين على تسميتها بمملكة الفونج الإسلامية. وكان ذلك بعد هجرات العرب المسلمين إلى السودان عبر الشمال وعبر البحر الأحمر من الشرق وكان انتشار الإسلام من غير حروب، في الشمال والغرب والشرق الأوسط والجنوب الغربي، فتحاً مهد الطريق لتأسيس أرضية مشتركة قائمة على الدين في هذه المناطق فنشأت سلطنة الفور والمسبعات في الغرب (كردفان ودارفور) في سنة 1447، ثم ظهرت مملكة تقلي في جبال النوبة في 1561. مملكتان إسلاميتان في الغرب والجنوب الغربي أعقبتهما مملكة إسلامية كبيرة ضمت الشمال والشرق والوسط.

تلك هي مملكة الفونج التي نشأت في 1504. وشيئاً فشيئاً، استطاعت مملكة الفونج أن تضم إليها أراضي كل الممالك السابقة: علوة والمقرة وتقلي وكردفان التي كانت تحت سيطرة الفور باسم مملكة المسبعات.

وهذا الحديث يمثل الأرضية الأولى للدولة السودانية الحديثة: ثقافة دينية بدأت تقرب شعوب الأقاليم المختلفة، فمهدت الطريق إلى قبول سلطة واحدة ومملكة واحدة بدلاً عن كل الممالك السابقة. وترسخت السلطة في هذه المملكة على ما يزيد عن الثلاثة قرون.

ضعفت مملكة الفونج في بداية القرن التاسع عشر بسبب الصراعات الداخلية والحروب الخارجية مع الحبشة، ومهد ذلك الطريق لامتداد الحكم التركي جنوباً من مصر 1821م، وهي السنة التي استولى فيها الأتراك على مملكة الفونج، ثم أضافوا على ما كان عليها من أرض أراضي جديدة هي جنوب السودان ودارفور. وبذلك يكون الأتراك قد أكملوا دائرة الأقاليم السودانية لتوحيد الكيان السوداني الوليد زهاء الأربعة والستين عاماً. ولكنه كان حكماً أجنبياً باسم وحدة المسلمين تحت خلافة واحدة، وهي الخلافة العثمانية. ولكن فساد الإدارة التركية في السودان أدى إلى نجاح ثورة دينية في عام 1885م، وإعادة السيادة إلى السودانيين بقيادة محمد أحمد المهدي، فبدأت الدولة المهدية التي سيطرت على كل الأقاليم التي كانت فيها السلطة التركية ما عدا الاستوائية وبحر الغزال. وفي عام 1898م تحالفت بريطانيا ومصر فكان غزو السودان وسقوط الدولة المهدية. وبدأت فترة الحكم الثنائي – الإنجليزي المصري الذي استطاع أن يفرض سلطته على جميع أقاليم السودان التي كانت تحت المهدية، وأضاف إليها الإقليم الجنوبي. ودام الحكم الثنائي 58 عاماً في كل الأراضي السودانية الحالية حتى عام الاستقلال 1956م.

إذن، يمكن القول أن تكوين السودان الحديث بدأ بمملكة الفونج في بداية القرن السادس عشر، ثم ترسخ الأمر شيئاً فشيئاً عبر الحكم التركي، فالمهدية، فالحكم الثنائي عبر ما يساوي نصف قرن من الزمان حيث بدأت شعوب أقاليم السودان، عرباً وأفارقة، في الانصهار بواسطة الثقافة الإسلامية. وقد زاد من هذه الوتيرة وجود الطوائف الدينية: طائفة الختمية، وطائفة الأنصار، وطائفة التجانية، وطائفة الشريف الهندي، وطائفة السمانية، الخ. فطائفة الأنصار ربطت بين قبائل كردفان ودارفور والنيل الأبيض، وطائفة الختمية ربطت بين قبائل الشرق

والشمال والوسط إلى بعضها الآخر، وكذلك ربطت طائفة التجانية بين بعض قبائل دارفور ووسط السودان. ثم جاءت الأحزاب السياسية أثناء الحركة الوطنية وظهرت التيارات الفكرية الأيديولوجية فوجدت الجيل الجديد من المتعلمين الذين كانوا ينبذون الطائفية. وكان ذلك تحت لواء الأخوان المسلمين والشيوعيين.

كانت تلك هي رحلة تكوين الدولة السودانية: تطور أديان، وتطور اجتماع، وتطور أقاليم وتطور سياسة، وبالتالي تطور نظم الحكم. هذا التاريخ الاجتماعي السياسي يمثل الخلفية الحقيقية لتفسير ظاهرة تطور نظام الحكم في السودان. أي أن ذلك يعتبر مثابة المنظور المناسب الذي يه تتكون الرؤية المعقولة لنظام الحكم السوداني. لذلك يكون من الضروري أن تسلط الأضواء على طبيعة نظم الحكم المختلفة عبر العصور في السودان الحديث. فطبيعة الحكم في الممالك والسلطات الوطنية كانت وراثية، ولكنها تختلف حيث أسلوب الحكم والعلاقة بالقواعد الشعبية: مثلاً مملكة تقلي الإسلامية تميزت بوجود شيء من الشوري بواسطة مجالس محددة، هذا بالإضافة إلى العرف الذي كان سائداً فيها بخصوص إمكانية استمرار الملك على العرش أم لا. حيث يخرج الملك ثلاث مرات في العام من العاصمة ومعه أعوانه، ويفوض من يخلفه. وفي غيابه يعقد المجلس ليحدد إن كان صالحاً ليستمر في الحكم، وإن كان غير ذلك يقرر عزله ثم يخطر بالأمر حتى لا يعود. أما مملكة الفور فقد كان حكمها مباشراً، حيث كان الملك على إقليم دارفور وعلى إقليم كردفان أحد أفراد أسرته إذ كانت البداية بأخ السلطان المؤسس يدعي مسبع، ولذلك سمي الحكم في كردفان بالمسبعات. والحاكم على الإقليمي ينوب عن ذلك الملك، ويشرف على عدد من الشراتي في القواعد الشعبية. وغالباً ما يكون الشرتاي زعيم القبيلة.

كانت طبيعة الحكم في مملكة الفونج غير مركزية، إذ أنه أسس على تحالف الفونج في أواسط السودان، والقبائل العربية في شمال السودان. والسلطة النهائية لسلطان الفونج ولكن هنالك ما يشبه الحكم الذاتي عند القبائل المتحالفة كالجعليين والشايقية، كان ذلك بدرجة كبيرة

يعبر عن نظام اللامركزية بدليل أن إحدى هذه القبائل العربية استطاعت أن تستقل وتنشيء سلطتها الخاصة، تلك هي مملكة الشايقية.

استطاعت الدولة المهدية أن تقيم سلطة بدرجة مركزية عالية أكثر مما كان عليه الأمر عند الممالك السابقة فقسمت السودان إلى ست مقاطعات، الواحدة سميت عمالة، وعلى كل عمالة قائد حيث هو الأمير الذي يقود الجند ويشرف على الإقليم. وتضم هذه الأقاليم عمالة دنقلا، وعمالة السودان الشرقي، وعمالة بربر، وعمالة السودان الجنوبي الشرقي، وعمالة السودان الغربي، وعمالة الرجاف. فكان الحكم مدنياً في العاصمة وعسكرياً في الأقاليم، وعلى الرغم من أن العلاقة بين الأمير والخليفة علاقة ولاء بدرجة عالية من حرية التصرف.

الحكم التركي والحكم الثنائي لم يكونا بالطبع، حكماً وطنياً. فذلك لا ضير في الوقوف عند تجربتهما في الحكم، خاصة وأن هذين العهدين هما اللذان بدأت فيهما ملامح القومية السودانية، وفي الوقت نفسه هما التجربتان اللتان جاء الاستقلال بعدهما مباشرة. فطبيعة الحكم التركي كانت عسكرية. والسمعة العسكرية لم تؤد إلى الاستبداد الشديد فقط، بل إن السودان شهد لأول مرة النظام الطبقي الذي كان سائداً في تركيا ومصر، إذ الحاكم هنا مميز عن الرعية وسلطته لا تقاوم على الإطلاق. ويقوم هذا النظام العسكري على تقسيم البلاد إلى أقاليم، وبكل إقليم عدد من المديريات، وبكل مديرية عدد من الأقسام. حاكم السودان يسمى حكمداراً وهو في رتبة الميرميران (فريق أول)، والحكمدار يرأس قناصل في المديريات وهم في رتبة الأميرالاي، ووكيل القنصل في رتبة القائمقام، لكن تغير هذا النظام عندما خشي السلطان العثماني أن يحاول الحكمدار الانفصال كما حدث في مصر، فجاء البديل بإلغاء منصب الحكمدار، وأيلولة سلطة كل مدير بثلاث سنوات فقط، يستبدل بعدها بآخر، وذلك خوفاً من أن يفكر أحد المديرين في الاستقلال أو الانفصال. لكن التجربة لم تحظ بالنجاح، فأعيدت التجربة الأولى، تجربة الحاكم العام الذي يشرف على حكام الأقاليم.

هذه المركزية العسكرية تتنزل إلى القاعدة الشعبية، فاستعيض عنها بتطويع الإدارة الأهلية في الوظائف المسماة: مأمور وناظر ومعاون وشيخ، حيث يقوم هؤلاء بحفظ الأمن وجمع الضرائب، ومعالجة الخصومات، وذلك مقابل أجور ثابتة، أي مرتبات بالإضافة إلى أن أفراد الجيش كانوا من المواطنين بقيادة ضباط أتراك أو مصريين.

أما الحكم الثنائي (الإنجليزي المصري) الذي أعقب حكم المهدية، فقد جاء استعمارياً ظاهرياً بواسطة الدولتين، وباطنه انفراد الإنجليز بالسلطة في جميع أنحاء البلاد. وبدأ مركزياً بسلطة كاملة في يد الحاكم العام والمندوب السامي البريطاني في القاهرة. وللحاكم العام مجلس خبراء تحت مسمى السكرتير العام، والسكرتير الإداري والسكرتير المالي، والسكرتير القضائي، وقُسم السودان إلى تسع مديريات، يرأس كل مديرية ضباط المراكز في الجيش. وفي كل مديرية عدد من المراكز تحت إشراف ضباط أيضاً. وضباط المراكز يتعاملون مع الإدارات الأهلية: النظار والعمد... الخ. وهنالك درجات من المرونة بتفويض السلطات في كل مستوى من هذه المستويات. ذلك ما بات يعرف بالحكم غير المباشر الذي سنه الإنجليز حتى يتحاشوا الاحتكاك بالمواطنين في القاعدة الشعبية. وهو حكم مركزي عسكري ولكن بطريق غير مباشر. ثم تحول نظام الحكم إلى عسكري مدني عندما استبدلت وظيفة المدير العام من ضابط عسكري إلى مدني، وشيئاً فشيئاً أضيف المديرون العاملون بالأقاليم. وذلك معناه اتخاذ أسلوب التدرج في احتكار السلطة لدى الحاكم العام العسكري. إلى فتح باب المشاركة أولاً لمن يرأس العاصمة من سكرتيرين ومديرين. ثم نائباً للمديرين العاملين في الأقاليم. لهذا يمكن القول إن المركزية التي بدأ بها الحكم الإنجليزي، تحولت إلى مركزية فيها شيء من المرونة التي تسمح بشيء من المشاركة في وضع السياسات بدلاً من الاقتصار فقط على التعويض بتنفيذها. وهذا بالنسبة لعناصر المستعمر، أما الوطنيون فقد استغلت الزعامات الدينية، الأنصار والختمية، لصالح الاستعمار وذلك بسياسة فرق تسد – رعاية دوامة الخصومة بينهما بشتى السبل. ولم يفتح الباب

للمواطنين إلا قبيل الاستقلال. تم ذلك حين أعلنت مجالس مشائخ القبائل، والمجالس البلدية، ثم المجلس الاستشاري والجمعية التشريعية.

ومما تقدم يمكن القول إن التاريخ الاجتماعي السياسي للسودان ترك إرثاً متنوعاً لابد أن يؤثر على نظام الحكم في السودان المعاصر، وخلاصة هذا الإرث تتمثل في التقاليد والأعراف السياسية التي أرسى لها كل من الحكم الوطني، والحكم الأجنبي.

ويتميز الحكم الوطني عبر العصور المختلفة بالآتي:

- طبيعة السلطة ملكية وراثية ما عدا الدولة المهدية.
- عدم المركزية، وفيها تفويض يشبه الاستقلال أحياناً، مما فتح باب الانفصال في بعض الحالات.
- النظام السياسي يقوم على تحالفات قبلية مختلفة.
- التقاليد والأعراف المحلية لا تمس بأي شكل من الأشكال.
- حرية التفاعل الاجتماعي الثقافي من غير ظهور أي صورة من تدخل السلطة، بالتالي يكون الانتقال سلمياً من حال وإلى حال.
- وجود درجة مشاركة سياسية على مستوى الصفوة – الزعامة التقليدية والقبلية.
- في حالات نادرة – كما في مملكة تقلي – يقوم مجلس الشورى بمحاسبة الملك دورياً محاسبة تصل إلى درجة العزل من السلطة.
- محاولة فرض الاعتقاد الطائفي بالإكراه (المهدية).

أما الحكم الأجنبي، التركي الإنجليزي المصري، فقد جاء ليرسي بعض قواعد الحكم السابقة، ويضيف إليها المعقول والمقبول، وفيها الذي يصعب قوله والسمات التالية تسلط الضوء على ما فيها من جديد أو قديم:

- طبيعة الحكم الأجنبي طبيعة عسكرية حيث السلطة عسكرية في القمة وعسكرية في المستوى الوسيط.

- أسلوب الحكم استبدادي، وقد تضاعفت درجة الاستبداد بسمة فيها نوع من الطبقية، إذ أن الحاكم كان متميزاً جداً عن باقي الرعية.
- غياب الثقة في الأعوان والمتحالفين مما أوجد هاجس الانفصال.
- السلطة مركزية كمركزية التنظيم العسكري. إتباع سياسة فرق تسد مع الزعامات المحلية، وبالتالي زرع بذور الصراع بين القوى الاجتماعية المحلية.
- سياسة الحكم غير المباشر مع المستويات القاعدية – تعاون الإدارات الأهلية في وظيفة جمع الضرائب والأمن.
- إبداء المرونة لمشاركة أسمية لصفوات المجتمع في السلطة عندما استدعت الظروف الدولية ذلك.
- التدخل في حركة المجتمع التلقائية في عملية التفاعل الاجتماعي والثقافي بين الجماعات المختلفة (سياسة الإنجليز للمناطق المقفولة في جنوب السودان).

إذاً الإرث التاريخي الاجتماعي السياسي للسودان فيه المتواتر بين النظم الوطنية والأجنبية وفيه غير المتواتر.

المتواتر يتضمن أسلوب الحكم غير المباشر، ومحاولة عدم التعامل مباشرة مع القواعد الشعبية خوفاً من غضب الجماهير. ثم هناك هاجس احتمال غدر الحلفاء والأعوان الذي يؤدي أحياناً إلى الصراعات السياسية. وأخيراً فتح باب التعامل مع الصفوات في المجتمع في شكل مشاركة مرة ومشاركة رمزية مرات.

أما غير المتواتر فعدم المركزية التي حظيت بها الممالك الوطنية إذ أن الحكم الأجنبي اتخذ العكس تماماً وسيلة لتوطيد حكمه، وبالتالي كان استبدادي الطابع.

إن هذه السمات تضع بصماتها على نظام الحكم في السودان: المتواتر منها أم غير المتواتر، المركزية أم غير المركزية، التوافق أم الصراع، التدخل الصريح المباشر في الاعتقاد والفكر أم ترك الأمر لعملية التفاعل الاجتماعية التلقائية، احتكار السلطة ام توزيعها، الاهتمام بالقواعد الشعبية أم الاكتفاء بالصفوات فقط.

المعروف من غير شك، إن للإرث التاريخي آثاره على المستقبل. سياسية كانت أو اجتماعية. الوقوف على التجارب السودانية في الحكم الوطني منذ الاستقلال يجيب عن هذه التساؤلات.

تجارب الحكم الديمقراطي في السودان:

بعد أكثر من نصف قرن من الزمان لم يستطع السودان أن يرسي قواعد ثابتة لنظام الحكم. فالتفاعل بين الإرث التاريخي والاجتماعي والسياسي أدخل البلاد حلقة مفرغة جاءت نتيجة لما سمى بجدلية الميراث والحداثة... عبر خمسين عاماً يدخل السودان في دوامة نظام ديمقراطي يعقبه انقلاب عسكري فتطيحه ثورة شعبية تدخل في نظام ديمقراطي ليجد ذات المصير، وهكذا. لم يستقر على حال واحد تترسخ جذوره عبر الزمن.والعوامل الأساسية لهذه الدوامة تتمثل في: النفاق السياسي الحزبي، وتدخل الجيش والتمرد المسلح، والعمل النقابي المسيس، وميراث الزعامة، والمشاركة الصفوية لا القاعدية، وغياب أسلوب التوافق بين طلاب السلطة، وغياب الثقة بين الأطراف المختلفة من ناحية، وغيابها بين القيادات داخل كل حزب سياسي، من ناحية أخرى. وأغلبية هذه العوامل كانت حاضرة في كل تغيير للنظام من حال إلى

حال، كما سيرد في تطورات النظام السياسي منذ الاستقلال. ونقدم الديمقراطيات الثلاث، والتجارب العسكرية الثلاث أيضاً. الديمقراطية الأولى من 1956–1958م والديمقراطية الثانية من 1965–1969م، والديمقراطية الثالثة من 1985–1989م. النظام العسكري الأول من 1958–1964م، والثاني من 1969–1985م والثالث من 1989– وحتى اليوم.

فالنظام الديمقراطي الأول شهد عدداً من الحكومات سقطت كلها بسبب الكيد السياسي، وعدم الالتزام بقواعد النظام الديمقراطي النيابي، وبسبب هواجس عدم الثقة بين القيادات السياسية للأحزاب. فسقطت حكومة إسماعيل الأزهري الأولى بواسطة بوادر خلاف داخل تحالف حزب الأغلبية، "الوطني الاتحادي" ثم سقطت حكومة الأزهري الثانية بعد بوادر انشقاق الحزب الحاكم، وبوادر تحالف بين الختمية والأنصار (حزب الأمة)، وكان ذلك وسط جو سياسي يدعو إلى حكومية قومية، من جميع الأحزاب، إذاً حكومة حزب الأغلبية في الحالتين السابقتين لم تجد فرصة للاستمرار، بسبب خلاف قيادات داخل الحزب الحاكم مع إصرار الأحزاب الأخرى بقيادة حزب الأمة على التغيير.

ذلك يعني رفض قواعد الديمقراطية النيابية من ناحية الأحزاب المعارضة، ورفض رأي الأغلبية في الحزب الحاكم. ولما تكونت الحكومة القومية من الوطني الاتحادي وحزب الأمة والأحزاب الأخرى بقيادة الأزهري، خرجت طائفة الختمية من الحزب الاتحادي وكونت حزباً جديداً باسم الشعب الديمقراطي، وذلك بسبب الخلاف حول العلاقة مع مصر، وحسم الأمر بالتصويت، فلم يقبل الختمية نتيجته. ومن ثم تحالفت طائفتا الختمية والأنصار لإسقاط الحكومة، فسقطت لا لسبب غير إبعاد الوطني الاتحادي وقيادته من الحكم، أي عدم الاستعداد للتعايش وقبول الآخر، وعدم الالتزام بقاعدة الأكثرية والأقلية. هذا التحالف بين الطائفتين لم يكن متوقعاً

للخصومة التقليدية بينهما والتي أزكى أوارها الاستعمار بسياسة فرق تسد. ثم تكونت الحكومة الرابعة بواسطة تحالف حزب الأمة والشعب الديمقراطي، وكانت بقيادة عبد الله خليل. ولم تفعل شيئاً غير تغيير سياسات حكومة الأزهري، لا لمصالح قومية ولكن لمصالح الحزبين الحاكمين. وخاصة إعادة توزيع الدوائر الجغرافية لأن موعد الانتخابات العامة الثانية كان على الأبواب.

والانتخابات العامة الثانية لم تعط أي حزب أغلبية ليحكم منفرداً. فتحالف حزبا الأمة والشعب الديمقراطي من جديد لتكوين الحكومة الخامسة برئاسة عبد الله خليل (حزب الأمة)، وأصبح الوطني الاتحادي في المعارضة، الخصومة التاريخية بين الطائفتين أدت إلى عدم الاسنجام داخل الحكومة، وبالتالي عدم توافق في السياسات المقترح وضعها من كل طرف. ولما كان منهج التوافق غائباً بين الجانبين، كاد نشاط الحكومة أن يتجمد فوجدت المعارضة بقيادة الأزهري في الوطني الاتحادي فرصة لتعبئة الشعب ضدها. وفي هذا الجو السياسي نجح النفوذ المصري في توحيد الوطني الاتحادي والشعب الديمقراطي من جديد، وهذا الاتحاد يعني بالضرورة إسقاط الحكومة وتكوين حكومة جديدة ينفرد بها حزب واحد فقط، ويبعد حزب الأمة من السلطة. ولما رأي حزب الأمة حتمية هذا التغيير أوعز إلى قيادة الجيش أن هناك مخاطر قومية تستدعي استلام الجيش للسلطة، فكان الانقلاب العسكري 1958م، معلناً سقوط الحكومة الخامسة.

مما تقدم يتضح أن أسباب السقوط الأساسية هي: عدم التجانس بين الحزبين الحاكمين. وغياب المنهج الوفاقي في اتخاذ القرار، وغياب الاستعداد لقبول قواعد الديمقراطية في تداول السلطة بواسطة الأغلبية في البرلمان. وبذلك تكون الديمقراطية الأولى قد شهدت خمس حكومات تمثل فشلها في الانتقال بالبلاد إلى نظام حكم عسكري. وملخص أسباب الفشل يشير إلى ما يلي:

- الدرجة المتدنية لتماسك حزب الأغلبية الحاكم لغياب المنهج الوفاقي لحسم الخلاف وغياب الالتزام بقرار قاعدة الأغلبية.

- رفض المعارضة لاستمرار حكومة حزب الأغلبية وإصرارها على المشاركة في حكومة قومية.
- انشقاق حزب الأغلبية الحاكم إلى حزبين.
- رفض العمل المشترك في الحكومة القومية لا لسبب غير إبعاد طرف معين.
- غياب الاستعداد لقبول مبدأ تبادل السلطة عند تغيير الأغلبية في البرلمان.
- غياب أسلوب التوافق بين أحزاب الائتلاف الحاكم عند الاختلاف.

النظام الديمقراطي الثاني:

جاء بعد ثورة شعبية ضد الحكم العسكري في أكتوبر 1964م، وتمت انتخابات برلمانية في 1965م، لم ينل أي من الأحزاب أغلبية تمكنه من الحكم منفرداً، فتكونت حكومة ائتلافية بين حزب الأمة والحزب الوطني الاتحادي برئاسة محمد أحمد محجوب (أمة) وإسماعيل الأزهري رئيساً لمجلس السيادة. ولم يمض عام إلا وتسقط بسبب انشقاق في حزب الأمة. الصادق المهدي ورث رئاسة الحزب ولم يكن قد دخل البرلمان. فأعطيت رئاسة الوزراء لمحمد أحمد محجوب. ولما أصبح عضوءاً في البرلمان بعد انتخابات في دائرة استقال ممثلها، أراد أن تؤول إليه رئاسة الحكومة ولم يوافق على ذلك زعيم طائفة الأنصار (الإمام الهادي). فما كان من الصادق إلا أن شق الحزب إلى قمسين: جناح الإمام، وجناح الصادق. وذلك أمر يسهل حسمه داخل أجهزة الحزب إن لم يكن بالتوافق يكن بالأغلبية. وبعد ذلك سعى مع الحزب المؤتلف لإسقاط الحكومة واستبدالها بحكومة ائتلافية أخرى من جناحه والحزب الوطني الاتحادي، أي أن الحزب الوطني الاتحادي قد فصل جناح الصادق عن جناح الإمام، فشارك في إسقاط الحكومة التي هي شريك فيها. لماذا فعل ذلك؟ يقال إن عدم التجانس القديم بين الطرفين، أطل برأسه من جديد، فرأت قيادة الوطني الاتحادي أن عضوية جناح الصادق أسهل في التعامل من جناح الإمام، إذ سقطت الحكومة الأولى هذه لسببين أساسيين:

الأول: انشقاق أحد أحزاب الائتلاف الحاكم بسبب عدم اللجوء إلى قرار من أجهزة هذا الحزب. والسبب الثاني: عدم الاستعداد للتعاون مع طرف بعينه داخل الحزب الشريك في الحكم. ثم جاءت الحكومة الائتلافية الثانية من الأحزاب نفسها، ولكن مع جناح الصادق من حزب الأمة، برئاسة الصادق المهدي. كانت دعوة الصادق المهدي إلى نبذ الطائفية داخل حزبه، قد رفعت درجة التفاءل لنجاح الائتلاف الجديد، خاصة وأن الدعوة هذه كان قد بدأها الوطني الاتحادي ضد طائفة الختمية. ولكن الأحزاب لم تلتزم بذلك، إذ غاب التجانس بين الشريكين واختلفا في كل أنواع السياسات. وسبب ذلك غياب المنهج التوفيقي عند الطرفين، والمعروف أن نجاح واستمرار أي تحالف لا يتم إلا بهذا المنهج الوفاقي. فانهارات الحكومة الثانية بانسحاب الوطني الاتحادي من تأييدها وانحيازه إلى الجناح الآخر، جناح الإمام الذي نبذه سابقاً. فكانت الحكومة الثالثة برئاسة محمد أحمد محجوب في مايو 1967م. ولم يمض عام إلا ونجحت المعارضة (جناح الصادق وجبهة الميثاق الإسلامي وحزب سانو) في استقطاب بعض نواب البرلمان مما يهدد الائتلاف الحاكم. وشعر زعماء الائتلاف الحاكم، أزهري والإمام الهادي بالخطورة وفكروا في المخرج. وفي هذا الأثناء تم الاتفاق على الوحدة بين الوطني الاتحادي وحزب الشعب الديمقراطي الذي اشترط قيام انتخابات جديدة لأنه كان مقاطعاً للانتخابات السابقة. وعند ذلك أوعز الأزهري إلى الإمام الهادي بأن المخرج الوحيد من سقوط الحكومة هو حل الجمعية التأسيسية، وقيام انتخابات جديدة آملاً بأن ذلك يعد الوحدة مع الختمية، سيعطيه فرصة أغلبية برلمانية فيحكم الحزب الوطني الاتحادي البلاد منفرداً لهذا أعلنت استقالة نواب الائتلاف الحاكم التزاماً بقرار حل الجمعية التأسيسية، وبالتالي سقطت الحكومة الثالثة. لسببين هما: الأول: احتمال انتقال السلطة بالأغلبية البرلمانية إلى الخصوم فيحل البرلمان. والسبب الثاني هو الطمع في الانفراد بالسلطة بالخداع والمناورات السياسية، أي البحث عن المصلحة الحزبية لا المصلحة العامة.

بعد ذلك جاءت الحكومة الرابعة بعد انتخابات أبريل 1968م التي لم تأت بجديد يعطي أي حزب أغلبية للحكم منفرداً. فكان ائتلاف الاتحادي الديمقراطي وحزب الأمة جناح الإمام. وهذه المرة لم يسمح للحزب الشيوعي بالدخول في الانتخابات بقرار من البرلمان السابق. فما كان من الحزب الشيوعي إلا أن دبر انقلاباً عسكرياً في مايو 1969م بواسطة عناصره التي تقود تنظيم الضباط الأحرار داخل الجيش. فانتهت بذلك الحكومة الرابعة، لا لسبب السقوط من داخل البرلمان، ولكن بسبب استعمال القوة بواسطة مجموعة عسكرية داخل الجيش. إذاً أسباب السقوط هي: رفض التعايش السلمي مع الآخرين الذين يرفضون التداول السلمي للسلطة فيتسعمولن القوة المسلحة. فينتهي بذلك النظام الديمقراطي الثاني.

باختصار شديد فشل النظام الديمقراطي الثاني أما لواحد من الأسباب الآتية، أو لبعضها، أو لها جميعاً:

- انشقاق أحد أحزاب الائتلاف الحاكم، أما لعدم اللجوء إلى أجهزة الحزب التنظيمية لحسم الخلاف، وإما برفض أحد الأطراف قرار الأغلبية في الحزب.
- رفض استمرار التعاون مع طرف معين داخل حزب شريك في الائتلاف الحاكم، وذلك للتحول إلى الطرف الآخر المنافس.
- غياب المنهج التوفيقي بين أحزاب الائتلاف الحاكم يؤدي إلى عدم التجانس في الحكومة.
- العمل على منع انتقال السلطة للأغلبية البرلمانية إلى الخصوم بأسلوب غير دستوري.
- تقديم المصلحة الحزبية على مصلحة التحالف الحاكم بواسطة الخداع والمناورات السياسية.
- رفض التعايش السلمي مع الآخرين أي الخصوم.

• رفض أسلوب التداول السلمي للسلطة واستبداله بالقوة المسلحة.

أما النظام الديمقراطي الثالث فجاء في أثر انتفاضة شعبية 1985م ضد مايو العسكرية وبعد نتائج الانتخابات العامة في أبريل 1986م حيث جاءت ثلاث أحزاب رئيسية من غير أن يستطيع أحدها الحكم منفرداً: حزب الأمة القومي، والحزب الاتحادي الديمقراطي، والجبهة الإسلامية.

في البداية تم الاتفاق بين هذه الأحزاب على تكوين حكومة قومية لا يعزل فيها أحد، ولكن من غير أسباب، تغير الأمر فتكونت حكومة ائتلافية من الأمة والاتحاديالديمقراطي، وبذلك عزلت الجبهة الإسلامية وبقيت في المعارضة.

تميز حكم الائتلاف في الديمقراطية الثالثة بأغلبية كاسحة عندما انضمت بعض الأحزاب الصغيرة، فهي أغلبية، لا تقل عن ثلثي أعضاء البرلمان. فترأس الحكومة الصادق المهدي (أمة)، وترأس مجلس السيادة أحمد الميرغني (اتحادي). ولكن ذلك لم يعط الحكم استقراراً، إذ اضطر الصادق المهدي إلى تغيير حكومته خمس مرات من غير أن تفقد أغلبيتها في البرلمان. يقوم رئيس الوزراء بنفسه بإقالة الحكومة ثم يشكل أخرى ويطلب موافقة البرلمان. تلك بدعة لا تعرف في تقاليد النظم الديقراطية. والأسباب الحقيقية لذلك كثيرة ومتعددة أهمها الآتي:

أزمات الصراع بين شريكي الحكم لا تحل بالتسويات، فيحل رئيس الوزراء الحكومة.

تمدد التمرد المسلح في جنوب السودان واختراقه لبعض قوى اليسار أحدث ربكة في الشمال. بما في ذلك علاقات شريكي الائتلاف، إذ كان الاتحادي الديمقراطي يعمل في تحالف

سياسي مع التمرد. والجدير بالذكر هنا أن زعيم التمرد في الجنوب رفض دعوة الصادق المهدي للمشاركة في الحكومة ووصفها بأنها حكومة مايو الثانية.

استغلال المعارضة "الجبهة الإسلامية القومية" للشارع السياسي الذي شكل رايا عاماً ضد التمرد وعجز الحكومات الائتلافية لحسمه.

ثم تأتي الحكومة الرابعة بصيغة جديدة، هي الحكومة القومية، وسميت حكومة الوفاق الوطني. ضمت هذه الحكومة الأحزاب الكبيرة الثلاثة، والأحزاب الجنوبية من غير شك، كانت هذه فرصة لحكومة مستقرة ولكن تعثرت وأوشكت على السقوط عندما أطلت أزمة التناقض بين الصفة الرسمية للتحالف. إذ صدرت سياسات بإجماع أطراف الحكومة فواجهت رفضاً من بعض القواعد الشعبية مما أدى إلى اضطراب عام 1988م. عندها أعلن الاتحادي الديمقراطي انسحابه من الحكومة، فما كان من رئيس الوزراء إلا قبول استقالة الوزراء الاتحاديين. فحدثت أزمة بينه وبين شريكه التقليدي.

لم تنته هذه الأزمة وقد تقدمت قيادة الجيش بمذكرة تطالب فيها بإخراج الجبهة الإسلامية من الحكومة وإشراك النقابات واليسار. فما كان من الصادق المهدي إلا الاستجابة حتى لا تتم إقالته بقوة السلاح. فأقيلت الحكومة، وعزلت الجبهة الإسلامية تماماً، بينما كونت حكومة جديدة. إذاً، من الواضح أن سقوط الحكومة الرابعة كان لأربعة أسباب: الأول تناقض السياسة الرسمية والسياسة الشعبية لحكومة الأحزاب الحاكمة. والسبب الثاني تدخل قيادة الجيش بوضع شروط لرئيس الوزراء مضمونها إما قبول الشروط أو الانقلاب العسكري. والسبب الثالث غياب منهج

الوفاق بين أعضاء الائتلاف الثلاثي الحاكم. والسبب الأخير قبول مبدأ تدخل الجيش في القضايا السياسية.

وأخيراً كانت الحكومة الخامسة التي سميت بحكومة القصر بعد مذكرة الجيش الشهيرة، هذه الحكومة ضمت كل الأحزاب ما عدا الجبهة الإسلامية، وعدد من النقابات، وأحزاب اليسار، والقواعد المسلحة. إذاً هي حكومة لا هي بالديمقراطية، ولا هي بالعسكرية. وذلك لأن النظم الديمقراطية لم تكن من أعرافها، أو مبادئها، قبول أوامر الجيش وعدم قبول الجبهة الإسلامية بتهديد من قيادة الجيش، جعلها تتحرك هي بعناصر داخل الجيش وتطيح بالنظام بانقلاب عسكري في يونيو 1989م. فانتهت بذلك الديمقراطية الثالثة في السودان وخلاصة عوامل الفشل هي:

- أزمة الصراع بين شريكي الحكم لا تحل بالتسويات بل بإقالة الحكومة بواسطة رئيس الوزراء لا البرلمان.
- تعاطف أحد الشريكين مع حركة التمرد في الجنوب ضاعف من هواجس الحليف غير المضمون.
- تحريك المعارضة للشارع وبعض النقابات حتى شعرت الحكومة ذات الأغلبية المريحة بأنها غير آمنة، فجعلت تتصرف من غير رؤية.
- التناقض بين الصفة الرسمية للحكومة ومواقف الأحزاب المكونة لها في الشارع حيث الحكومة تقرر سياسة فترفض من أحزابها السياسية وأنصارها في الشارع.

- تدخل قيادة الجيش وانحيازها إلى طرف حزبي برفع مطالب سياسية بإنذار معلن.
- قبول رئيس الوزراء المنتخب واستجابته لشروط الجيش مما يعني أن تداول السلطة لم يكن من غير التهديد باستعمال القوة (الانقلاب العسكري).
- تدبير حزب سياسي لانقلاب عسكري واستلام السلطة من الحكومة المنتخبة.

إذا نظرنا إلى الدواعي الرئيسية التي تكررت في سقوط النظم الديمقراطية الثلاثة، لوجدنا الأسباب الحقيقية التي أدت إلى فشل الديمقراطية النيابية البرلمانية في السودان. والوقفة الطويلة عند هذه الدواعي المشتركة قد تكون درساً وعبرة للأجيال الجديدة حتى لا يتكرر الفشل في ديمقراطية السودان الرابعة.

وهذه العبر تتلخص في الجدول أدناه: المفتاح: L= إيجابي، X= سلبي

	أسباب الفشل	**الديمقراطية الأولى 1955-1958**	**الديمقراطية الثانية 1965-1969**	**الديمقراطية الثالثة 1985-1989م**
1	ضعف حزب الأغلبية الحاكم في حسم الخلاف لغياب المنهج الوفاقي وسيادة منهج غالب ومغلوب	L	X	X
2	رفض المعارضة لحزب الأغلبية أن يحكم منفرداً	L	X	X
3	انشقاق الحزب الحاكم على حزبين أو جناحين	L	X	L
4	رفض العمل المشترك في حكومة	L	L	L

	قومية لعزل طرف سياسي بعينه			
5	غياب أسلوب التسويات لحسم الخلاف في الائتلاف الحاكم	L	L	L
6	النفاق السياسي للأحزاب بالموافقة على تداول السلطة سليماً ولكنها عملياً تقوم باستعمال قوة الجيش بانقلاب عسكري	L	L	L
7	التآمر ضد شريك الحكم بالتعاون مع فصيل منشق منه وإسقاط الحكومة	L	L	X
8	تقديم المصلحة الحزبية على مصلحة تحالف حاكم	L	X	X
9	رفض التعايش السلمي بحل حزب سياسي بطريقة غير ديمقراطية	X	L	X
10	بدعة إقالة الحكومة بواسطة رئيس الوزراء لا البرلمان من غير أن ينسحب ذلك عليه	X	X	L
11	غياب الثقة بين أطراف التحالف الحاكم يؤدي إلى عدم التجانس وبالتالي تدني الأداء	L	L	L
12	سيطرة الأقلية الفاعلة على الشارع السياسي تؤدي إلى احتقان الجو السياسي العام فيصبح مبرراً	L	L	L

	للانقلاب العسكري			
13	التناقش بين قرارات الحكومة وبين مواقف الأحزاب المكونة لها	X	X	L
14	ضغوط قيادة الجيش لعزل حزب سياسي، والتهديد في حالة رفض المطالبة	X	X	L

الملاحظ من الجدول أعلاه، أن هناك أربعة أسباب تكررت في التجارب الثلاثة الفاشلة. وبالتالي يمكن وصفها بأنها الأسباب الأساسية وهي:

- غياب أسلوب التسويات أو المنهج الوفاقي لحسم الخلاف، سواء أكان داخل الأحزاب السياسية، أو داخل التحالف الحاكم.
- النفاق السياسي للأحزاب السياسية إذ أنها تعلن تمسكها بالتداول السلمي للسلطة ديمقراطياً، ولكنها عملياً تقوم باستعمال القوة والمؤسسة العسكرية.
- غياب الثقة بين القيادات السياسية داخل كل حزب، أو بين قيادات التحالف الحاكم.
- احتقان الجو السياسي العام بواسطة أقلية فاعلة أما في الشارع السياسي العام أو وسط التنظيمات النقابية، والمعروف أن الاحتقان السياسي يمثل أنسب الظروف للانقلابات العسكرية. ثم أنه هنالك ثلاث أسباب تكررت في تجربتين، فيمكن أن نعتبرها أسباباً مساعدة في عملية الفشل وهذه الأسباب هي:
  - انشقاق الحزب الحاكم، منفرداً كان أو مؤتلفاً، إلى جناحين، أو إلى حزبين متخاصمين.
  - إسقاط حكومة قومية بواسطة حزب شريك لمنع حزب بعينه من المشاركة في السلطة.
  - التآمر ضد شريك في تحالف حاكم مع فصيل منشق من حزب هذا الشريك.

ثم أنه هناك ستة أسباب لم ترد أكثر من مرة، أي جاءت في تجربة فاشلة واحدة. قد لا تكون قوة هذه الأسباب بحيث ترتفع إلى مستوى اتخاذها قاعدة، ولكن قد تتوفر ظروف مشابهة في المستقبل تستدعيها مع الأسباب الأخرى، أو قل مع دواع جديدة. إذن، هي بمثابة الاحتمال، ولا ينبغي تجاهلها. ولهذا لابد من تسليط الضوء عليها، ولكن ليس كأولوية الأسباب السابقة الستة التي تشمل الآتي:

- سيادة منهج غالب أو مغلوب داخل صفوف حزب الأغلبية الحاكم.
- رفض المعارضة لاستمرار حكم حزب الأغلبية – يعني عدم القناعة بأن الحق في الحكم للأغلبية.
- رفض التعايش السلمي بحل حزب سياسي من غير جرم ارتكبه.
- تقديم المصلحة الحزبية لحزب شريك في الحكم ضد مصلحة التحالف الحاكم.
- تناقض قرارات الحكومة مع مواقف الأحزاب المكونة لها.
- تدخل قيادة الجيش وفرض شروط سياسية.

خلاصة القول في عدم استمرارية النظام الديمقراطي في السودان، انه نظام أريد له النمو في ظروف اكتنفها تناقضات النظام الديمقراطي من حيث هو: هذه التناقضات تتلخص في:

- غياب الاعتراف بالتداول السلمي للسلطة.
- غياب الاستعداد للتعايش مع الخصوم.
- غياب المنهج الوفاقي عند الاختلاف.
- غياب الثقة بين القيادات في الأحزاب السياسية.

- غياب الاحتكام لآلية الأكثرية والأقلية داخل التنظيمات السياسية.
- اللجوء إلى الجيش لاستلام السلطة بدلاً عن صناديق الاقتراع.

لهذا فإنه إلى أن يحل "الوجود" مكان، الغياب" أعلاه، ليس هنالك من فرصة لنجاح الديمقراطية في السودان.

تجارب الحكم العسكري في السودان:

شهد السودان حتى اليوم ثلاثة نظم عسكرية هي: النظام الذي قاده الفريق إبراهيم عبود 1958م، والنظام الذي قاده المشير جعفر نميري 1969م، والنظام الذي قاده المشير عمر البشير 1989م. فما هي الإضافة التي تركتها هذه النظم على تطور نظام الحكم في السودان؟ هل للحكومات العسكرية أي دور في صياغة النظام السياسي في السودان؟ هل كل ما أتت به من مسببات لا أثر لها على الحركة السياسية؟

الوقوف عند التجارب الثلاث واحدة بعد الأخرى، تجيب على هذه التساؤلات:

الحكم العسكري الأول 1958م – 1964م:

جاء الحكم العسكري بقيادة الفريق إبراهيم عبود بإيعاز من رئيس الوزراء عبد الله خليل (حزب أمة). فتحركت القوات المسلحة كمؤسسة وأعلنت استلام السلطة وحل الأحزاب والتنظيمات النقابية. وأصبحت السلطة العليا في المجلس الأعلى للقوات المسلحة – القيادة العليا. وتكون مجلس وزراء أيضاً من ضباط الجيش ما عدا وزير الخارجية. ثم آلت مسئولية المديريات التسع أيضاً لضباط جيش وبذلك يكون النظام من القمة حتى القاعدة في الأقاليم نظاماً

عسكرياً بحتاً لا صلة له بالحكم المدني. ولم يكن هنالك رد فعل شعبي مضاد، وإنما كان هناك تأييد ومباركة من "السيدين" عبد الرحمن المهدي وعلي الميرغني زعيمي طائفتي الأنصار والختمية. ولما كان "السيدان" يمثلان حزبي الأمة والشعب الديمقراطي، وهما حزبا الائتلاف الحاكم الذي أطاح به العسكر، بدأ الأمر وكانة موجهاً إلى الحزب المعارض، وهو الوطني الاتحادي بقيادة إسماعيل الأزهري وذلك ما يدعو إلى الاعتقاد بأن الختمية شاركوا في التحريض للإطاحة بالنظام الديمقراطي، تماماً كما فعل حزب الأمة.

والفترة الأولى كانت للتأكيد من تأمين النظام الجديد، ثم تمهيد الطريق للتمكين. بعدها بدأ في تحسين العلاقات الخارجية ثم تسليح الجيش وإعداده، ومن بعد ذلك بناء مشاريع تنموية موزعة على جميع أقاليم السودان. متزامنة مع عمليات حربية طويلة ضد التمرد في جنوب السودان ومع هذه العمليات المستمرة في الجنوب كانت هناك حملات لتعليم اللغة العربية ونشر الدين الإسلامي، وتحجيم نشاط الكنائس الأجنبية. وفي هذه الأثناء أمن النظام نفسه بعد حسم محاولات انقلابية جاءت من طرف بعض فصائل الجيش.

بعد التأمين ضد الانقلابات المضادة، وبعد ما بدأت المشاريع التنموية تلوح في الأفق، شعر العسكر بالاطمئنان الكامل إذ لم يعد هنالك مهدد لسلطتهم. عندها بدأت الاستعانة ببعض العناصر المدنية من ذوي الكفاءة والخبرة في المجال الإداري... أي الاستعانة بكبار الإداريين. ومن بعد هذه الخطوة بدأ التفكير في إشراك المواطنين في اتخاذ القرار، بمعنى فكرة تنازل العسكر عن احتكار السلطة، وبالتالي محاولة الخروج من صفة الحكم الاستبدادي. وقد يكون

ذلك حقيقة، وقد يكون المقصود المشاركة الأسمية، أو الرمزية من غير أن يتنازلوا من احتكار السلطة، فيكون ذلك محاولة لخديعة المواطنين المتطلعين للمشاركة.

سواء كان هذا الاحتمال، او ذاك، فقد شرع النظام العسكري بإجراء انتخابات لمجالس محلية في كل مديرية من المديريات التسع. فتكون لهذه المجالس المحلية السلطة، كل في محيطها، ثم تتدرج المشاركة لتتم انتخابات غير مباشرة بواسطة أعضاء المجالس المحلية وذلك لقيام مجلس قومي اسموه المجلس المركزي تكون له السلطة في كل البلد. بذلك تكون السلطة المحتكرة بواسطة قيادة الجيش قد انتقلت من مرحلة "الشرعية الثورية" إلى مرحلة "الشرعية الدستورية" هذه محاولة لتبرير الاستمرار في الحكم... "أي جئنا بالقوة، ولكن بقينا في السلطة بالإدارة الشعبية الممثلة في المجلس المركزي".

بدأ التنفيذ بالفعل في المجالس المحلية والمجلس المركزي ووجد بعض التأييد من الشعب وخاصة زعماء القبائل والإدارات الأهلية في كل أقاليم السودان. ولكن الفساد الإداري واستمرار حرب الجنوب. كانا سبباً رئيسياً في تعثر التجربة.

وجاءت ثورة أكتوبر الطلابية ثم الاضطراب العام في كل المرافق، وتحرك ما يسمى بتنظيم الضباط الأحرا، مما جعل قيادة النظام تختار التنازل عن السلطة للمدنيين بدلاً من مواجهة الثورة بقوة الحديد والنار وتلك هي نهاية النظام العسكري الأول. نهاية في وقت لم يكن يتوقعونه، وبطريقة ما كانت في الحسبان: التنازل عن السلطة لحكومة انتقالية من الأحزاب والنقابات لكي تقوم بإجراء انتخابات عامة يتغير فيها من حكم عسكري إلى ديمقراطي.

خلاصة القول في النظام العسكري الأول تشير إلى الآتي:

- أستولى الجيش على السلطة بتوجيه من حزب الأمة المتمثلة في رئيس الوزراء عبد الله خليل، فيكون أول رئيس حكومة يدير انقلاباً عسكرياً ضد حكومته.
- إن النظام جاء عسكرياً بحتاً من العاصمة حتى الأقاليم كما كان الحال في الحكم الأجنبي للأتراك والإنجليزي المصري.
- فتح أبوب المشاركة السياسية المحدودة في الإقليم أولاً، ومحاولة استقطاب الزعامات المحلية والتقليدية، مثلما فعل الحكم الثنائي في آخر عهده.
- التنازل عن السلطة لحكومة مدنية انتقالية تشرف على تحويل النظام العسكري إلى نظام ديمقراطي، وقد تم ذلك بالفعل.
- هل تأثر النظام العسكري الأول بالإرث التاريخي قبل الاستقلال في اعتماد السلطة العسكرية في العاصمة والأقاليم، ثم محاولة الاستعانة بالزعامات التقليدية في الأقاليم والأرياف؟ هذا التساؤل وارد من غير شك، والإجابة تحتاج إلى تدقيق أكثر.

النظام العسكري الثاني 1969-1985م:

جاء النظام العسكري الثاني إثر صراعات سياسية حادة بين القوى السياسية في السودان، وهي صراعات كثيرة، أهمها حل الحزب الشيوعي وتحريم نشاطه السياسي. وكان ذلك أمراً غير معهود في النظم الديمقراطية. فدبر الحزب الشيوعي انقلاباً عسكرياً بواسطة بعض

عناصره وسط ضباط الجيش وبذلك أعلن نهاية النظام الديمقراطي الثاني، وبداية الحكم العسكري الثاني في السودان بكل أبعاده.

في البداية تكون مجلس قيادة الثورة من ضباط برئاسة العقيد جعفر نميري، فيه مدني واحد هو رئيس الوزراء ومجلس الوزراء معظمه من المدنيين. وبالتالي لم يأت النظام عسكرياً بحتاً، وإنما عسكري مدني في آن واحد، وأعلن حل جميع الأحزاب، وبعض الاتحادات النقابية التي تحت قيادة غير يسارية، وتركت الاتحادات التي يسيطر عليها اليساريون، وتمت اعتقالات وسط قيادات الأحزاب ما عدا الحزب الشيوعي، وحزب البعث العربي والناصريين الذين لم يتوقف نشاطهم السياسي المؤيد للنظام الجديد. وواضح من البداية، ومن سياسات النظام المعلنة، أن التوجيه باتخاذ القرار صادر من هذه القوى اليسارية. حيث يواكب ذلك نشاط سياسي قاعدي مكثف بواسطة عضويتها عبر كل المستويات. وحتى لا يكون الأمر مكشوفاً كونت منظمات شعبية مثل "الجبهة التقدمية" وكتائب مايو، والتنظيمات النقابية. وأول عمل كبير أنجزه النظام كان المفاوضات مع قادة التمرد في الجنوب، ثم توقيع اتفاقية سلام فأصبح للجنوب حكم إقليمي، ووقفت الحرب التي امتدت ما يقارب العشرين عاماً. استمر النشاط السياسي عامين كاملين ثم اختلف فصيل من الحزب الشيوعي المناط به قيادة العمل العام: هل يكون جبهة أو حزب واحد؟ ولما أصر نميري أن يكون جبهة حاول الشيوعيون انقلاباً عسكرياً فاشلاً في يوليو 1971م وكان فشل الانقلاب بمثابة القطيعة بين النظام وفصيل الشيوعيين المعارض بقيادة عبد الخالق محجوب، وبقي الفصيل الآخر مع النظام.

في هذه الأثناء أخمدت عدد من المحاولات الانقلابية العسكرية وعدد من الثورات الحزبية بقيادة جبهة الأحزاب المحلولة: الأمة والاتحادي والأخوان المسلمين.

خلاف الشيوعيين مع نميري جعل المعارضة الأخرى تجمد نشاطها المضاد، الأمر الذي هيأ الجو لنميري ليستقطب عدداً من المدنيين، حزبيين وغيرهم، ويقوم بتكوين تنظيمات سياسية لدعم النظام: فنشأت المنظمات الجماهيرية التي تضم: كتائب الشباب، ولجان تطوير الريف، ومجالس الحكم الشعبي المحلي، ثم سميت التظيمات النقابية بالمنظمات الفئوية وعبر هذه المنظمات بدأ النظام العسكري يتيح صورة من صورة المشاركة السياسية، بل التأييد السياسي، وليست مشاركة سياسية وكانت بعض قيادة هذه المنظمات من حزبيين سابقين، أو غير حزبيين.

على قاعدة هذه المنظمات أنشيء حزب الاتحاد الاشتراكي السوداني، وفتح باب عضويته للجميع فتحول النظام إلى الحزب الواحد، وكتب دستوراً على منوال نظم الحزب الواحد بواسطة مجلس الشعب المعين. من بعد ذلك تم استفتاء لرئيس الجمهورية وانتخب مجلس الشعب ليكون السلطة التشريعية في البلاد. بهذا الإجراء أراد النظام العسكري أن يحول نفسه إلى مدني من "الشرعية الثورية إلى الشرعية الدستورية". ولكن هذه المحاولة لم تجد فتيلاً إذ أوشكت المعارضة الشعبية المسلحة بواسطة الجبهة الوطنية أن تستلم السلطة في 1976م، وهو ما عرف بحركة "المرتزقة" هذه العملية اقنعت الطرفين بعدم جدوى الاستمرار في العداء والصراع المسلح، فكان أن تمت مصالحة وطنية بين النظام والمعارضة وبموجب المصالحة سمح للمعارضة المشاركة في النظام ولكن عبر قنواته: الاتحاد الاشتراكي السوداني، ومجلس الشعب ومجلس الوزراء. دخول المعارضة في النظام عبر قنواته السياسية أحدث صراعاً حاداً

بين المعارضة وأنصار النظام القدامى، واقتنعت المعارضة أن القرار النهائي مازال عند الرئيس العسكري، وبالتالي جمد البعض تأييده، واستمر البعض الآخر في مشاركة النظام ولكن الأزمات الاقتصادية الطاحنة وسط هذه الصراعات أدت إلى انتفاضة أبريل 1985م فانحازت المؤسسة العسكرية إلى الشارع الغاضب، وبذلك انتهى النظام العسكري، وكونت حكومة انتقالية أشرفت على انتخابات عامة فتحول الحكم بعدها إلى النظام الديمقراطي الثالث.

باختصار شديد فإن النظام العسكري الثاني أثبت الآتي:

- تم الانقلاب العسكري بتدبير حزب سياسي بواسطة مجموعة من الضباط وليس المؤسسة العسكرية.
- النظام الجديد طبيعته عسكرية مدنية يعمل بتوجيهات القوى السياسية المؤيدة له.
- حل التنظيمات السياسية غير اليسارية.
- باب المشاركة السياسية مفتوح فقط للتنظيمات المساندة للنظام.
- الاختلاف بين فصائل الحزب الواحد وإعلان حله ومنعه من النشاط السياسي.
- المحاولات المتكررة للإطاحة بالنظام بالقوة أقنعت الطرفين بضرورة المصالحة، فكانت محاولة مشاركة المعارضة في السلطة.
- أنشأ النظام العسكري تنظيمات سياسية جديدة ليتحول إلى نظام الحزب الواحد متنقلاً من الشرعية الثورية إلى الشرعية الدستورية.
- طبيعة القائد العسكري لا تسمح إلا أن يكون هو صاحب القرار مما أدى إلى الفشل في مشروع المصالحة الوطنية.

- الأزمات السياسية والاقتصادية أدت إلى انتفاضة شعبية ضد النظام فانحازت المؤسسة العسكرية بقياداتها للثورة وبالتالي أنهت النظام العسكري الثاني وأعلنت ميلاد النظام الديمقراطي الثالث.
- اتفاقية السلام مع قادة التمرد في الجنوب عام 1972م أوقفت الحرب، وفتحت أبوب الاستقرار والتنمية في السودان.

النظام العسكري الثالث 1989م:

في يونيو 1989م أطاح انقلاب عسكري بالديمقراطية الثالثة بقيادة عمر البشير. وجاء ذلك إثر سياسة جادة واكبتها عمليات حربية بواسطة تمرد الجنوب الذي امتد شمالاً حتى وصل الكرمك وقيسان. والانقلاب دبرته مجموعة من الضباط والجنود من الجبهة الإسلامية القومية التي شعرت بأن قيادة الجيش تدخلت في العملية السياسية واشترطت خروج الجبهة من الحكومة القومية التي كانت قد تكونت في 1988م وبعد نجاح الانقلاب أعلن تكوين مجلس الثورة بعدد من الضباط، أصبحت له السيادة على البلاد، ثم من بعد ذلك أعلن أسماء أعضاء مجلس الوزراء وكان أغلبهم من المدنيين وهم أشخاص لم يعرف لهم نشاط سياسي سابق. جيء بهؤلاء مداراة لكي لا تعرف هوية الحركة الانقلابية من أول أيمامها. فأصبحت القضايا تعرض على المجلسين ثم من بعد ذلك يتم اتخاذ القرار بشأنها فتصبح سياسات عامة واجبة التنفيذ. حقيقة كان ذلك إخراجاً فقط، فقد كانت الجبهة الإسلامية تعمل من خلف الكواليس. إذن فقد أخذ النظام الجديد الطابع العسكري والمدني في آن واحد. العسكر يؤمنون النظام، والمدنيون يعدون السياسات.

لما تأكد النظام الجديد من سلامة التأمين والتمكين، بدأ يفتح بعض أبواب للمشاركة السياسية ولم يعد القرار يأتي بمبادر من المجلسين المعينين، وإنما المبادرة من مؤتمرات تقيمها الحكومة وتدعو لها أهل التخصص بمن فيهم السياسيين. وسميت هذه بمؤتمرات الحوار لقضايا السلام... الخ ومؤتمر الحوار النقابي. وترفع توصيات المؤتمر إلى المجلسين فتتحول إلى قرارات وسياسات لازمة. ثم أضيف إلى مؤتمرات الحوار تكوين لجان شعبية تتولى هي إشراك القواعد الشعبية في اتخاذ القرار فيما يليهم من أمور في أحيائهم، أو في مواقع العمل.

من أهم السياسات التي جاءت بعد توصيات مؤتمرات الحوار، ما يخص التمرد في جنوب السودان، فكان أن رفعت رايات التفاوض بإعلان قبول مبدأ الفدرالية لتحكم العلاقات بين جنوب السودان وشماله. وبالفعل دخلت الحكومة في عملية تفاوض برعاية نيجيريا سميت حينها بمفاوضات أبوجا (العاصمة النيجيرية). بعد جولات ثلاث كاد الطرفان أن يتوصلا إلى اتفاق نهائي لولا تغيير موقف قيادة التمرد في عشية يوم التوقيع. وذلك جعل النظام يعبيء أعداداً كبيرة من أفراد الشعب تحت منظمة الدفاع الشعبي وفتحت أبواب التدريب للجميع، ثم بدأت عمليات ضد التمرد تحت مسمى "صيف العبور" حيث استطاعت الحكومة أن تضعف شوكة التمرد إلى درجة بعيدة، ولم يتبق له إلا شريط حدودي مع كينيا ويوغندا. وفي هذه الأثناء تعرض النظام لحركة انقلابية من بعض فصائل المعارضة في الجيش، استطاع أن يقضي عليها.

واستمر العمل بمؤتمرات الحوار لفترة خلفتها عملية تطوير اللجان الشعبية إلى ما سمي بنظام المؤتمرات: مؤتمرات قطاعية، ومؤتمرات قاعدية، ومؤتمرات مهنية، كل هذه المؤتمرات

تقوم في منظومة متداخلة تكون هي وسيلة للمشاركة السياسية للجميع، ولكن من الواضح أنها تكون بقيادة عناصر من الجبهة الإسلامية القومية. ثم طور نظام المؤتمرات فأصبح نظام التوالي الذي يفتح الباب لتنظيمات سياسية مستقلة بشرط أن تلتزم بالسيات القومية. جاء ذلك بعد قيام مجلس وطني بالتعيين كتب دستوراً عرض على استفتاء شعبي، ثم انتخب عمر البشير رئيساً للجمهورية وانتخب مجلس وطني. ولكن في عام 2001م حدث اختلاف بين قيادة الجبهة الإسلامية أدى إلى انشقاقها إلى جناحين، أصبح أحدهما معارضاً والآخر مع النظام. والنتيجة كانت أزمة في النظام لم يستطع تجاوزها إلا بعد عامين، واصل بعدها عملية التحول الديمقراطي. بذلك تكون محاولة الانتقال من "الشرعية الثورية" إلى "الشرعية الدستورية" في طريقها إلى الاكتمال. وقد زاد من فرص ترسيخ هذه المحاولة، الاتفاق مع المعارضة في الشمال والاتفاق مع التمرد في الجنوب على عملية التحول الكامل النظام الديمقراطي. تلك هي اتفاقية السلام مع التمرد، واتفاقية القاهرة مع التجمع الديمقراطي، واتفاقية جيبوتي مع حزب الأمة. وقد دخلت هذه الاتفاقيات حيز التنفيذ بتكوين حكومة وحدة وطنية بمجلسها التشريعي، وقد ألحق بها كذلك اتفاقية أبوجا لسلام دارفور.

قد تنجح محاولة الانتقال إلى نظام ديمقراطي كامل، وقد تتعثر ولكن الذي يعنينا هو مبدأ الاتفاق، وبداية الإجراء في الاتجاه الصحيح. وعليه يمكن القول إن النظام العسكري الثالث قد دخل في مرحلة الأفول. وشواهد التجربة تتلخص في النقاط التالية:

- تدخل قيادة الجيش في العملية السياسية في الديمقراطية الثالثة أدى إلى أن يقوم الحزب السياسي (المتضرر من التدخل)، بحركة انقلاب عسكري بقيادة مؤيده داخل الجيش.
- اكتسب النظام العسكري الثالث صفة العسكري والمدني في آن واحد لأن المدنيين من أنصار الانقلاب وكان لهم دور كبير في وضع السياسات.
- الحرب الطويلة أقنعت الحكومة والتمرد المسلح بضرورة التفاوض والوصول إلى سلام، وقد تم ذلك بمساعدة القوى الدولية والإقليمية.
- ظهور حركات مسلحة متمردة جديدة في الغرب والشرق تقدم القوة على الحوار والتوافق.
- فتح النظام أبواب المشاركة السياسية للجميع ولكن عبر قنوات جديدة أنشئت لذات الغرض، ثم انتقل الأمر إلى القنوات المعروفة، أي الأحزاب السياسية ولكن بقيود.
- هيأت اتفاقية السلام رفع هذه القيود لينتقل النظام إلى الديمقراطية الرابعة من غير ثورة أو انتفاضة، أو ضغوط كما حدث مع النظامين العسكريين السابقين.
- اتخاذ الفدرالية منهجاً للحكم والتعايش بين الأقاليم والعرقيات المختلفة كان مؤشراً للابتعاد عن احتكار السلطة، وبالتالي الجدية في قبول المشاركة في اتخاذ القرار.
- توصل الجميع، حكومة ومعارضة، إلى ضرورة قبول كل طرف بالآخر، ثم ضرورة التداول السلمي للسلطة.
- الصراع الداخلي داخل الإسلاميين وهم في السلطة، أكد استمرار ظاهر غياب المنهج الوفاقي داخل القوى السياسية.

على الرغم من الاختلاف في طبيعة الانقلاب العسكري وتوجيهه، تشابهت النظم العسكرية الثلاثة فيما يلي:

1. المبادرة لاستلام السلطة بالقوة جاءت من الأحزاب السياسية وليس من المؤسسة العسكرية ذاتها، وأن الانقلاب جاء في إثر أزمات سياسية وصراعات حزبية حادة.
2. جميع هذه النظم تصدت لها محاولات انقلابية من داخل القوات المسلحة، سواء كانت بتحريك ذاتي بواسطة فصيل من فصائل الجيش أو بتعاون عناصر حزبية مع هذا الفصيل. ذلك معناه أن مبدأ استعمال القوة بواسطة الجيش في الصراع السياسي مبدا لم يعد مرفوضاً من القوى السياسية في المجتمع. وهناك من يدعي أن فكرة تدخل الجيش في الساسة وصلت مرحلة الوجوب أحياناً لا التنديد.
3. جميع النظم العسكرية تصدت لقضية التمرد في الجنوب بصورة من الصور فالتمرد المسلح في الجنوب أصبح هاجساً عند الجميع نظماً وتنظيمات. قد يكون ذلك بالتفاوض. أو بالاثنين معاً.
4. جميع النظم العسكرية ترفض مبدأ الاستمرار في السلطة بالقوة... جميعها بحثت عن استبدال "الشرعية الثورية بالشرعية الدستورية". الجميع حاولوا فتح باب المشاركة السياسية للمواطنين ومحاولة تحويل طبيعة النظام من عسكرية إلى مدنية، وذلك يعني **أن هنالك قناعة عند الجميع بأن الأمور، اصلاً، مدنية وليست عسكرية. وبالتالي فهي قناعة نبذ الحكم الاستبدادي ونبذ احتكار السلطة بالقوة.**

والتشابه بين النظم العسكرية في بعض القضايا الأساسية لا يعني عدم الاختلاف في قضايا أخرى قد لا تكون أقل أهمية. هنالك خمس قضايا كان حولها الاختلاف، وخلاصتها في الآتي:

1. اختلفت النظم في شكل استلام السلطة: هل تحركت المؤسسة العسكرية بانضباطها المعروف أم الأمر كان بتحريك فصيل من داخل الجيش، وتحريك مخالف للانضباط العسكري؟ الحالة الأولى انطبقت على النظام العسكري الأول، والحالة الثانية على النظامين الثاني والثالث. تحرك المؤسسة العسكرية بانضباطها قد يقلل من عدد المحاولات الانقلابية المضادة، وبالتالي يخلق درجة من الاستقرار للنظام، بينما العكس صحيح عندما تتحرك مجموعة بغير انضباط.
2. تختلف النظم العسكرية حول إلى أي مدى يظل الحزب الذي شارك في تدبير الانقلاب موجهاً للسياسات التي يقررها النظام، وإلى أي وقت يستمر هذا التوجيه سواء كان علناً، أو من خلف الكواليس.
3. النظام العسكري الأول لم يشهد هذا التوجه، بينما النظامان الآخران شهداه إلى فترات متفاوتة، وأهمية هذا الأمر تكمن في مدى اتساع أبواب المشاركة السياسية لتشمل الجميع، أو لتدخل بعض السياسيين ومنع بعضهم الآخر.
4. اختلفت النظم العسكرية حول قضية حل الأحزاب السياسية والتنظيمات النقابية. فالنظام العسكري الأول حل جميع الأحزاب وجميع الاتحادات النقابية. أما النظام العسكري الثاني فحل جميع الأحزاب ما عدا الأحزاب اليسارية، وحمل جميع النقابات ما عدا تلك التي تقودها كوادر شيوعية. أما النظام العسكري الثالث فقد حل جميع الأحزاب، وترك جميع الاتحادات النقابية. وهذا يظهر درجة المشاركة السياسية التي يطلبها النظام في مقبل أيامه، ثم شمول فتح باب المشاركة هذا... للجميع أم لبعض فقط؟

5. اختلفت النظم العسكرية الثلاثة حول قنوات المشاركة السياسية: هل تقوم بتكوين تنظيمات سياسية، أم تكتفي بتنظيمات قائمة؟ لكل إيجابياته، ولكل سلبياته إزاء استقرار النظام واستمراره وإزاء تغيير طبيعته من عسكرية إلى مدنية.

6. الاختلاف حول سقوط النظام: واحد فقط من هذه النظم العسكرية تنازل عن السلطة إبان ضغوط شعبية والثاني أطيح به عنوة بثورة شعبية ساندتها المؤسسة العسكرية ممثلة في قيادتها، والثالث فتح أبواب المشاركة وسمح للأحزاب بالنشاط ليدخل معها منافساً فيتحول النظام إلى نظام ديمقراطي.

الانتقال إلى الديمقراطية الرابعة لا يعني أن يكون ذلك خاتمة المطاف لتطور النظام السياسي السوداني ولا يعني النضج والثبات على النظام الديمقراطي. فقد بدأ التطور منذ الحكم الوطني القديم ثم تلاه الأجنبي، وكل التغييرات التي تمت كانت متأثرة بالإرث التاريخي الاجتماعي السياسي وتتمثل جينات هذا الإرث في:

- اللجوء إلى القوة في حسم الأمور كقاعدة والاستثناء هو إتباع منهج التوافق مع الحذر الشديد من غدر الأعوان والحلفاء، أو تقدم المصلحة الخاصة على العامة.
- طابع الحكم عسكري نوع من عدم المركزية في شكل الحكم غير المباشر، أو في السماح بدرجة المشاركة إما للصفوات في المجتمع أو مشاركة أسمية.

وانعكس هذا الإرث التاريخي بعد الاستقلال في الظواهر الآتية:

- النفاق السياسي عند الأحزاب السياسية إذ أنها تعلن قبول الآخر، والتداول السلمي للسلطة، ويكون فعلها النقيض. إما أن تستعمل الجيش لاستلام السلطة وإقصاء الآخرين. وإما أن تسغل السلطة لمنع الآخرين من المنافسة.
- إصرار بعضهم على حمل السلاح وإعلان التمرد، ونبذ الحوار لغياب الثقة بين الخصوم.

- غياب المنهج الوفاقي عند الاختلاف سواء كان ذلك بين قوى سياسية وأخرى، أو بين مجموعات داخل كل تنظيم سياسي.
- إثارة النعرات العرقية والقبلية، واعتبار القبيلة هي الأصل في الانتماء... أي فوق الولاء للوطن.

تلك هي الآثار التاريخية عبر تطور نظم الحكم في السودان منذ مملكة الفونج الإسلامية وإن لم تعالج هذه الآثار فليس هنالك من سبيل للاستقرار السياسي، وبالتالي ليس هنالك من احتمال تجذر نظام سياسي متفق عليه يتبلور عبر الزمن حتى يثمر نظام حكم راسخ وواضح السمات والمعالم، بدلاً عن دوامة الحكم المدني الذي يطيح به حكم عسكري مصيره هو نفسه آيل إلى حكم مدني وعلى الرغم من ذلك، فإن هناك مؤشرات إيجابية قد تجنب البلاد الدوامة أعلاه. هذه هي قناعتة جميع القوى السياسية بآلا علاج إلا باثنين: ضرورة التمسك الفعلي بالتداول السلمي للسلطة، وضرورة تطبيق النظام الفدرالي الذي يؤمن توزيع السلطة والثروة بعدالة،ويؤمن المناخ الاجتماعي والسياسي الذي يسمح بالتفاعل الإيجابي للتعددية الثقافية والدينية.

لما أوشك الكيد السياسي أن يصبح ثقافة وعرفاً عند النشطاء السياسيين في السودان يُخشى أن يترسخ ذلك فيكون عدوة تنتقل إلى الأجيال اللاحقة، فيصبح عدم الاستقرار السياسي مرضاً مستعصياً مستوطناً يستحيل علاجه، فيكون الخسران المبين. بدل التنمية والنماء التخلف، وبدل الريادة والعطاء التبعية العمياء. إذاً استفحال ثقافة الكيد الثقافي وإتباع منهج القاعدة الصفرية "إما أنا وإما أنت" يتطلب البحث عن صيغة للحكم تعتمد أساساً على نفي هذه القاعدة، فيكون بدلاً عنها ديمقراطية التعايش، ليس بالاعتراف بالآخرين فقط في تداول السلطة، وإنما بمشاركتهم في السلطة لوقتٍ طويل يسمح بترسيخ ثقافة بديلة، ثقافة تعايش تداول السلطة وثقافة المنهج الوفاقي المفقود منذ استقلال السودان. ذلك معناه أن تكون هنالك فترة انتقالية، أقلها عمر جيل كامل من الزمان. هذه الصيغة المطلوبة تقتضي مشاركة القوة الرئيسة جميعها في الحكم

الديمقراطي، كلٌ حسب وزنها السياسي انتخابياً، الوزن الذي لابد أن يكون عبر قاعدة التمثيل النسبي قومياً، لا ولائياً. الأمر، إذاً، يتطلب الاتفاق بين القوى السياسية على هذه القاعدة، ثم قيام انتخابات تحدد فيها أوزان الأحزاب السياسية الرئيسة في السودان، فتكون هي التي تحدد نصيب كل حزب في السلطة. من غير هذه الصيغة السياسية والقناعة بها وتطبيقها، ستستمر دوامة عدم الاستقرار السياسي في السودان بسبب السلوك السياسي السالب القائم على إما احتكار السلطة وإما مصارعة من يحتكرها حتى يسقط، وعند سقوطه يدخل المهزوم في ذات الدوامة من جديد.